الحكامة مـن أجل التنمية

أ. أحمــد زيطــوط
جامعة الجلفة

ملخص:

نسعى من خلال هذا المقال الى إبراز أهم تعاريف الحكامة الرشيدة ومبادئها الأساسية التي من خلال تطبيقها يمكن تحقيق تنمية شاملة مستدامة. وان الحكامة الرشيدة انما وجدت الا من اجل حل معضلة التنمية والقضاء على معوقاتهـــا وازالـــة العراقيل المتعددة وأن مدى تطبيق مبادئ الحكامة الرشيدة يحدد مكانة الدولة في الترتيب العالمي.

وللحكامة آثار ايجابية على فعالية المساعدات الانمائية المقدمة الى البلدان النامية والفقيرة وعلى حجم الاستثمارات المحليـــة والأجنبية المباشرة ودورهما في التنمية. فالعلاقة بين الحكامة والتنمية جد وطيدة وهذا يعني انه اذا غابت الحكامة ضاعت التنمية.

الكلمات المفتاحية:

الحكامة الرشيدة ، التنمية المستدامة ،المساعدات الانمائية الرسمية ،الاستثمار الأجنبي المباشر

Abstract :

We seek through this article to highlight the most important definitions of good governance and its fundamental principles through which can be applied to achieve a global sustainable development.

Good governance can solve problematic of development in developing and poor countries and the elimination of constraints and removing the multiple obstacles depending on the nature of each country and the extent of the application of the principles of good governance. And that the extent of the application of the principles of good governance defines the country's position in the world ranking.

Governance has a positive impact on the effectiveness of aid to developing and poor countries and on the size of the domestic and foreign direct investments and their role in development.

The relationship between governance and development is very strong and this means that if governance was absent development is lost.

Keywords :

Good governance, sustainable development,official development assistant,
foreign development investment

المقدمة

ان الدول عند اخفاقها في تحقيق التنمية لمجتمعاتها ترجع ذلك لسوء ادارة الحكم او غياب الحكامة الرشيدة من خلال سوء استخدام الموارد المحلية والخارجية المتاحة، إذ أن هناك ترابط وتشابك وثيق بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على النمو والتنمية الاقتصادية، ولكن رغم ذلك لا يمكن التوصل لعلاقة سببية بين الحكم الراشد والتنمية بصـــفة دقيقة، نظرًا للترابط القائم بين عدد كبير من المتغيرات، غير انه من المسلم به الآن أن الحكم الرشيد يلعب دورا أساســيًا في النهوض بالتنمية المستدامة، فهو يعزز الشفافية والكفاءة والفعالية وسيادة القانون في المؤسسات العامة على جميع المستويات، بالإضافة إلى ذلك يسمح بالإدارة الفعالة للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية من اجل التنمية العادلة والمستدامة ، وعلاوة على ذلك فانه في ظل الحكامة الرشيدة هناك إجراءات واضحة في اتخاذ القرارات على مستوى السلطات العامـــة، وتوفر القدرة على إنفاذ الحقوق والالتزامات من خلال آليات قانونية، ومشاركة للفاعلين من منظمات مجتمع مدني وقطاع خاص في عمليات صنع القرار وفي جهود التنمية، لان هذه الأخيرة إذا لم تنفذ بالشراكة مع الأفراد والجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق .لذلك فإن الأثر الايجابي للحكامة الرشيدة على نجاعة استخدام الموارد المحلية والمساعدات الانمائية الرسمية والاستثمارات.

الحكـامة مـن أجــل التنميـــة

أولا: ماهية الحكامة الرشيدة (التعريف والمبادئ والأبعاد).

أ- تعريف الحكامة الرشيدة:

إن مفهوم "الحكم" Governance ليس مفهوما جديدا، بل إنه قديم قدم الحضارة البشرية لأنه ببساطة يعني: "عملية صناعة القرار والعملية التي يجرى من خلالها تنفيذ (أو عدم تنفيذ) القرارات". جاء مفهوم الحكم الجيد ليضفي على مفهوم الحكم بعدا عقلانيا يحقق المستهدف من هذا الحكم بحيث يوفر مناخا لتنمية إنسانية بالبشر ومن أجلهم.(1)

و كان أول استخدام لهذا المصطلح في المؤسسات المالية، ثم تدريجيا دخل الاهتمام السياسي، إذ أصبح من الاهتمامـــات الكبرى في الخطابات السياسية خاصة في ميدان التنمية الشاملة، و ذلك بعد تغيير نوعي في العلاقات الدولية مع دخـــول عصر العولمة و ظهور فواعل جديدة فوق الدول كالمنظمات الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات، التي لعبت دورا كبيرا في الانتشار الواسع لهذا المصطلح، وقد جاء استخدامه في الحقل السياسي نتيجة الفساد المتفشي في العديد من الدول على مستوى القطاعات العليا، كآلية و مفهوم جديد يضاف إلى مختلف الآليات و الأطر على كافة المستويات(2)

كما جاء في "لسان العرب" لإبن منظور ما يُمكن أن يُستدل به على معنى الحكامة الرشيدة أن "من صـــفات الله (عـــز وجل) الحكم والحاكم. بمعنى هو القاضي يحكم الأشياء ويتقنها. وقيل حكيم ذو الحكمة أي معرفة أفضل الأشياء بأفضل العلوم ، وبمعنى قادر عليه . حكمت بمعنى منعت : قيل الحاكم بين الناس ، لأنه يمنع الظالم عن الظلم . أصل الحكومة رد الرجل عن الظلم ، والحكم : هو القضاء وجمعه أحكام ، حكم : قضى ، والحاكم منفذ الحكم"(3).

كفكرة واصطلاح تم إعطاء أكثر من معنى للحكم الراشد أو الحكمانية، نتيجة اختلاف التفسير والفهم والمدلول للمصطلح بين الكتاب والمفكرين، مثلما تم المزج بين مصطلح الحكمانية والحكومة، حيث استخدم كمرادف للحكومة لدى البعض.

و من وجهة نظر البنك العالمي، جاء تعريف الحكامة الرشيدة على انها هي الطريقة التي تتبعها السلطة في ادارة المـــوارد الاقتصادية والاجتماعية، التي تملكها بغرض تحقيق التنمية، لكن ما هو ملاحظ أن البنك على الرغم من أنه أقر باتباع طريقة لترشيد التسيير داخل الدولة، لكنه لم يحدد ويبين نوع هذه الطريقة وكيف يتم استخدام الوسائل وما هي الطرق المتبعة في ذلك، وهذا يعكس بشكل كبير غموض مفهوم الحكم الراشد في نظره، كما أن عدم دقـــة هـــذا التعريف يصب في الزاوية الاقتصادية والتنموية فقط دون الاكتراث بالجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية الأخرى، بل أكثر من ذلك لم يراع بيئة النظام السياسي نفسه.

ب-مبادئ الحكامة الرشيدة:

1- المشاركة والمسألة: وتعني مشاركة جميع أفراد المجتمع في اتخاذ القرار وذلك من خلال قنوات مؤسسية تمكن المجتمـــع من التعبير عن رأيه في صنع القرار، والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان ، وأن يكون جميع المسئولين ومتّخذي القرار في الدولة خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء .

2- الاستقرار السياسي وغياب العنف: وتعني استقرار النظام السياسي وقبول جميع أطراف الدولة بـــه، بمـــا في ذلـــك المعارضين لسياسات الحكومة. كما يتضمن هذا المعيار حجم العنف المُعبر عن عدم الرضا السياسي من بعض الأطـــراف سواء من الموالين للحكومة أو المعارضين لها .

3- فعالية الحكومة: أي فاعلية إدارة مؤسسات الدولة، ومدى كفاءتها في توظيف الموارد الوطنية بطريقة سليمة وواضحة تخدم المجتمع، وقدرة الدولة على العمل في خدمة الصالح العام، وتتضمن إدارة الأموال العامة والقدرة على إدارة المـــوارد وتنفيذ السياسات بفاعلية.(4)

4- جودة التشريع: وتتضمن منظومة التشريعات القانونية التي تحدد من خلالها علاقة الدولة بالمجتمع ، وتضمن ســـلامة وحقوق الافراد مهما كانت ألوانهم وتوجهاتهم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص ، وتطبيق القوانين المشرعة بما يضمن ارســـاء قواعد العدالة بين افراد المجتمع . وهذا يشمل وجود قوانين وأنظمة وتشريعات ولوائح متداولة ومتعارف عليها وشفافة .

5- سلطة القانون: يعني أن الجميع ، حكّاماً ومسؤولين ومواطنين ، يخضعون للقانون ولا شيء يسمو عليه ، وهناك أطر قانونية وآليات التزاع القانوني وضمان حق التقاضي، واستقلال القضاء ، وأن تطبّق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وأن تكون هذه القـــوانين متفقة مع معايير حقوق الإنسان وتكون ضمانة لها ولحريّات الإنسان . ويجب أن تكون كافة الأطراف واثقة من احترام هذه القواعد ومن تطبيقها.

6- مراقبة الفساد ومحاربته: وتعني عدم التردد في كشف حالات الفساد في الدولة وتحويلها للقضاء وكشف الفاســـدين ومحاسبتهم.

إن تطبيق هذه المباديء سوف يؤدي إلى تحقيق العدالة والمساواة والمشاركة وحرية المسألة وحماية حقوق الملكية والحد من استغلال السلطة وزيادة الثقة في الاقتصاد القومي بما يُسهم في رفع معدلات النمو الإقتصادي وإدامة التنمية .

ج- أبعاد الحكامة الرشيدة

إن الحكامة الرشيدة باعتبارها ممارسة سياسية واقتصادية واجتماعية، تتضمن مكانيزمات وعمليات وعلاقات ومؤسسات يحقق من خلالها المواطنون مصالحهم، ويمارسون حقوقهم والتزاماتهم ويحلون خلافاتهم. وبما يتميز من خصائص وسمات تتجسد في المشاركة والشرعية والشفافية والكفاءة والفعالية والمساءلة والرؤية الإستراتيجية.

1-البعد السياسي:

يتعلق البعد السياسي للحكم الراشد بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، فلا يتصور أن تكون رشادة من دون منظومة سياسية تقوم على أساس الشرعية والتمثيل، لأنهما يعبران عن الصلة الصحيحة بين الحاكم والمحكوم، ويؤديان إلى التفاعل الإيجابي بين الطرفين بما يحقق التعاون والتناصر والانصراف إلى خدمة الصالح العام، الـــذي يحقق في إطاره مصالح الأفراد بشكل أشمل وأعم، ويضمن حقوق المواطنة، ولهذا لـــن يتحقـــق إلا في ظـــل النظـــام الديمقراطي وبما يحتويه من آليات تساعد على تحقيق الأمن والاستقرار المدني الذي يساعد على الإصلاح واتساع حجم المشاركة السياسية، التي تعد الإطار الضروري لتمكين أفراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة من جهة وتمكين الحاكمين من الشرعية التي تبرر سلطتهم وحكمهم من جهة ثانية، فضل عن تنظيم العلاقات داخل المجتمع تنظيمـــا عقلانيا يوجه الصراع والمنافسة إلى فائدة المجتمع ككل.(5)

إلى جانب هذا، فإن النظام الديمقراطي يسمح بالتداول السلمي على السلطة دون اللجوء إلى العنف، ويضمن نوعا من التوافق بين الأطراف السياسية والقوى الاجتماعية المتنافسة. وهذا ما سوف يخلق أسس وقواعد دولة الحق والقانون، التي تستند إلى القوانين لفرض سلطتها ، وإخضاع كل من الحاكم والمحكوم للمساءلة ، وتنظيم الحياة السياسية وفق أساليب وقواعد معينة.

2 -البعد الإداري للرشادة السياسية:

يتعلق هذا البعد أساسا بعمل الإدارة العامة وكفاءة وفاعلية موظفيه، فترشيد الإدارة العامة وتأمين استمراريتها بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية يعتمد على الاهتمام بالجهاز الإداري والأنظمة والقوانين المعمول بها، والتي تحكم سير العمليات الإدارية للتأكد من مدى ملاءمتها وقدرتها على تحقيق أهدافها ،والتركيز على الجودة الشاملة والمرونة في الحركة واتخاذ القرارات،وهذا لا يتحقق إلا بالإبداع والسعي المتصل بالاهتمام بالموظفين وإعدادهم مهنيا ، وتنمية روح المسؤولية والولاء والانتماء، وهذا ما جعل المفكر الاقتصادي ألفرد مارشال يشير إلى" أن الإدارة الحكومية هي تجسيد متكامل لدولة المؤسسات هي أعظم الممتلكات الإنسانية، وأنها جديرة بكل الجهود التي تبذل لتمكينها من أداء عملها بالصورة المثلى".

كما يتطلب ترسيخ دعائم الإدارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع تقديم المشورة التقنية لتحديث مؤسسات الدولة، وذلك لإيجاد خدمة مدنية مهنية قائمة على أساس الجدارة من خلال اعتماد نظم للإدارة القائمة على الأداء وتشجيع المعايير الموضوعية في التوظيف والترقية وتكافؤ الفرص للجميع، وإجراء تعديلات وظيفية في مجال إصلاح الإدارة العامة ووضع تشريعات ومدونات سلوك مكافحة الفساد.(6)

لهذا فإن إصلاح وترشيد الإدارة العامة يتوقف على تنمية مواردها الإدارية والبشرية من خلال إتباع إستراتيجية جيدة تمكنها من تحقيق أهدافها، ومراعاة حجم الهيكل التنظيمي وتكيفه وطبيعة البيئة المحيطة به والمستجدات والمتغيرات الراهنة.

3-البعد الاقتصادي:

لا يجوز إغفال أهمية البعد الاقتصادي للحكامة الرشيدة، حيث يمثل هذا البعد أحد أهم محاور وآليات الحكم كخطوة أساسية في النظام الديمقراطي، حيث لم يعد الاهتمام محصورا في تحديد مستويات النمو الاقتصادي ، وانما امتد ليشمل جوانب ومستويات الأداء الاقتصادي لمواجهة مختلف الأزمات) ، وإدراك ضروريات التنمية الاقتصادية وآثارها على حياة الناس وعلى استقرار البلد وانسجامه والأخذ بالأسباب المؤدية لتحقيق التنمية، وتكفل المجالات الإستراتيجية وتشجيع القطاع الخاص وتمكينه من أداء دوره ، وتحقيق التكامل ومختلف القطاعات، وهذا يستدعي فعلا أوسع من قبل الدولة لضبط السوق وضمان

المنافسة وحرية الدخول في الأسواق.(7)

إن جدية القطاع الخاص، وفاعليته ضمن منظومة قانونية يجعل الحكم صالحا بكل المقاييس، ويحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، لأن في النهاية ، الحكم الراشد هو الذي يضمن حاجات الناس في الآن وحاجات الأجيال في المال.

وعليه فإن الرشادة الاقتصادية والاجتماعية تكتمل بالعدالة التوزيعية ، ورفع المستوى المعيشي للمواطنين، وتحسين الدخل القومي ومحاربة الفقر وتحسين نوعية الحياة وحماية حقوق الإنسان.

انطلاقا مما تقدم يمكن القول بأن الحكم الراشد هو عبارة عن تفاعل هذه الأبعاد فيما بينها، فلا يمكن تصور رشاده سياسية من دون إدارة فاعلية ومستقلة، ولا يمكن أن تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب مشاركة المجتمع المدني ومراقبة ومحاسبة السلطات السياسية والإدارية، لذلك فهو يستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية والفعالية.

ثانيا: علاقة الحكامة بالتنمية

ويمكن تلخيص العلاقة التي تربط الحكامة الرشيدة والتنمية في أربع عمليات والتي تدعى دورة إدارة الحكم وهي عملية توزيع وتخصيص الموارد، وعملية بلورة السياسات والبرامج، وعملية تطبيق تلك السياسات، وأخيرا عملية توزيع الدخل3 ، وهذه العمليات ليست عبارة عن مراحل يجب إتباع واحدة تلو الأخرى وإنما هي عمليات مكملة لبعضها، ففي البداية ينبغي التوزيع الكفء للموارد المتاحة والمتمثلة في مدخلات التنمية (بشرية، طبيعية، مالية، تكنولوجيا ....) ويعد هذا الأمر مهما جدًا في إحداث تنمية مستقبلية، لأن السياسات المنتهجة فيما بعد سوف تبنى على أساس هذا التوزيع، وأي إخلال في التوزيع سيؤثر سلبا على الأهداف المرجو تحقيقها، ثم تأتي العملية الثانية وهي بلورة ورسم السياسات والبرامج والتي ينبغي أن تبتعد عن كل أشكال الفساد وعدم الكفاءة لما يؤدياه من تقويض لعملية التنمية وإضعاف للجهود الهادفة لمحاربة الفقر، لهذا ينبغي أن تتصف المؤسسات المسؤولة عن وضع البرامج والسياسات التنموية بالشفافية والوضوح، وان يكون المسؤولين فيهـــا مســـتعدون للمساءلة في حالة إخفاق سياساتهم وبرامجهم في تحقيق أهدافها المنشودة، كما ينبغي أن تخضع للقوانين واللوائح في تسييرها وأعمالها، وأن تشرك كل أطراف الحكم (الدولة ومؤسساتها، والقطاع الخاص والمجتمع المدني) فالكل معني بالمشاركة في رسم السياسات وتحديد الأهداف ووضعها موضع التنفيذ حتى وإن اختلفت هذه المشاركة من قطاع لآخر حسب النظام السياسي والاقتصادي المطبق في الدولة، لتأتي العملية الثالثة والتي تعنى بتطبيق تلك السياسات والبرامج التي تم وضعها، وتأثير كيفية التطبيق على مخرجات التنمية من سلع وخدمات وغيرها، والتي يعتمد حجمها وكميتها وجودتها على التطبيـــق الســـليم للسياسات والبرامج ووضعها الموضع الصحيح .أما العملية الأخيرة فهي عبارة عن نتيجة للعمليات السابقة والمتمثلة في التوزيع العادل لمخرجات التنمية على أفراد المجتمع بطريقة تضمن حقوق كل الأفراد وتلبي حاجياتهم ، وهنا تلعب السياسة الماليـــة للدولة دورا مهما عن طريق سياسة الإنفاق العام، والتي ينبغي في ظل الحكامة الرشيدة أن تهتم بتلبية حاجيات الطبقـــات الفقيرة وتحقق الاستقرار والنمو في الدولة وتبتعد عن كل أشكال الإسراف والتبذير.(8)

من خلال ما سبق يتضح أن ظهور الحكامة الرشيدة تزامن مع تحول مفاهيم التنمية، التي أخذت في التغير والتطور، حيـــث انتقلت من التركيز على النمو الاقتصادي إلى التنمية الاقتصادية، إلى التنمية الشاملة الـــتي تهـــتم بالجوانـــب الاقتصـــادية والاجتماعية، وصولا إلى التنمية المستديمة التي تهتم بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما تتضح العلاقة جليا بين الحكامة الرشيدة والتنمية، من خلال مبادئ وأهداف كلا منهما فالتنمية المستدامة تقر بالمشاركة الشعبية والأهلية والسكان في إعداد وتنفيذ خططها، ويعد هذا شكلا من أشكال اللامركزية.

1-آثر الحكامة الرشيدة على الاستثمار المحلي والاجنبي

تتطلب الحكامة الرشيدة مشاركة كل من الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، فمشاركة هذا الأخير للمساهمة أكثر في إحداث التنمية ترتبط بشكل كبير بنوعية ونطاق الحكم، الذي يؤثر تأثيرا مباشرا على حجم وطبيعة الاستثمار الخـــاص في الدولة والذي هو بدوره يعد مصدرا رئيسيا للنمو، من خلال توليده للثروة والدخل، وخلق مناصب الشغل، وبالتالي المساهمة في التخفيف من الفقر، فتعزيز الحكامة الرشيدة إذا سوف يعمل على إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للمساهمة في التنمية من جهة، ومن جهة ثانية يوفر له البيئة المناسبة للاستثمار من خلال زيادة الشفافية والتحسين من إجراءات التنبؤ، والترويج لمعايير أفضل لتقديم الخدمات العامة، بالإضافة إلى توفير الأمن والاستقرار والإطار القانوني المحفز للاستثمار كالإجراءات الإدارية المبسطة، ومحاربة الفساد والبيروقراطية في الإدارات العمومية، وإقامة نظم قانونية وقضائية ومحاسبية فعالة، كل هذه الإجراءات

سوف تساعد على تسريع وتحفيز القطاع الخاص بالقيام باستثماراته بما يحقق التنمية في البلد كما أنهـــا تـــدعم جـــذب الاستثمارات الأجنبية.

وإلى جانب هذا تسعى الحكامة الرشيدة لتحقيق كفاءة مؤسسات الدولة، وتهيء بيئة لها يمكن التنبؤ بها اقتصاديًا وسياسيًا ما يسمح بتحقيق نمو اقتصادي وأداء فعال للخدمات العامة. (9)

ان العائق الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر قد لا يكمن في تأثيره على عائدات الاستثمار في الخارج ولكن على المخاطر التي تنطوي عليها. وبالتالي، فإن الاستثمار الأجنبي عرضة، لخطر المصادرة والتأميم.

أن الأنظمة التي تسودها الحكامة الرشيدة تحفز على الاستثمار لوجود الاستقرار السياسي وقوانين استثمار مشجعة بينما يتخوف المستثمرون من مخاطر الانظمة الديكتاتورية وعدم الاستقرار السياسي الناتج عن الانقلابات، مما يؤدي الى عدم استقرار القوانين ومناخ الاستثمار.

ان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتأثر بالرأسمال البشري وصحة اليد العاملة ونوعية البنية التحتية العامة ولان الحكامة تؤثر على هاته المتغيرات فإنها بدون شك تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

2-آثر الحكامة على فعالية الموارد المحلية و المساعدات الخارجية

تعتمد الدول المتقدمة على مدخراتها المحلية بينما تلجأ الدول النامية والفقيرة الى اللجوء الى القروض والمساعدات الخارجية وهذا راجع الى شح مدخراتها المحلية وعجز المستمر في ميزانها التجاري. قد ترجع أهم العوامل لهذه الوضعية الصعبة الـــتي تعيشها البلدان النامية والفقيرة الى الاستغلال الغير عقلاني والسيئ للموارد المحلية المتاحـــة والاســـتعمال الغـــير رشـــيد للمساعدات الانمائية الرسمية المقدمة من طرف الدول المتقدمة والوكالات الأممية والاقليمية وهذا راجع الى غياب عنصـــر الحكامة الرشيدة.

كما أن التنمية المستدامة تهدف إلى الاستغلال والاستخدام العقلاني للموارد، والحكم الرشيد هو في جوهره الإدارة الجيدة لموارد الدولة المختلفة أي حسن استغلالها وتدبيرها، وفي هذا الإطار تلعب الحكامة الرشيدة دورا هاما في تحقيق التنمية من خلال الزيادة من فاعلية الموارد المحلية والمساعدات والتشجع على استخدامها بشكل أفضل.

فالمناخ الذي تهيئه وجود سياسة قوية مدعومة بمؤسسات المساءلة العامة وتتسم بالشفافية والوضوح يسهم في ضـــمان أن الأموال العامة بما فيها أموال المساعدات لن تهدر أو يساء استخدامها، وبالتالي يؤدي هذا إلى استخداما أكثر كفاءة وفعالية للموارد العامة ما يحقق مزيد من التنمية الاقتصادية مقابل تلك الأموال.

بالإضافة إلى هذا فان التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق حياة أفضل للسكان، والحكم الرشيد هو الحكم الذي يعزز رفـــاه الإنسان ويدعمه ويصونه، ويهتم بفئات المجتمع الأكثر ضعفًا من خلال فتح المجال لجميع فئاته بما فيهم الفقراء للمساهمة في اتخاذ القرارات التي تمس مصالحهم وتمكينهم من المساهمة في تحقيق رفاههم، عن طريق اللامركزية والحكم المحلي الراشد الذي يتيح لهم فرص المشاركة، ويعزز بناء قدراتهم المادية والمعنوية بتوفير الخدمات الأساسية لهم عن طريق الاستثمارات طويلـــة الأجل في الصحة والتعليم وغيرها وإتاحة لهم الفرص التي تمكنهم من تحسين مستويات معيشتهم بالاعتماد على أنفســـهم (تشجيع الاستثمارات الخاصة مثلا عن طريق منح القروض). (10)

الحكـامة مـن أجـل التنميـــة

هذا فضلا على أن التنمية المستدامة من مبادئها عدالة توزيع الموارد ما بين أفراد المجتمع دون المساس بحاجيـــات الأجيـــال المستقبلية، وهو مبدأ من مبادئ الحكامة الرشيدة المتمثل في تساوي المواطنين في الفرص والحقوق وعدم التمييز بينـــهم في الاستفادة من الخدمات.

الخاتمة:

أهم ما يمكن أن نستخلصه من هذا البحث هو ان الاطار المفاهيمي للحكامة الرشيدة متشعب ومتعدد حسب تخصـــص الوكالات الدولية والاقليمية كل يكيفه حسب اهدافه دون المساس بالمفهوم العام والمبادئ المكونة له حيث أنه لا جدوى من حكامة لا تتمتع بالرشادة وهذا ما هو الحال عليه بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية والفقيرة أين تنعدم او تطبق فيها الا بعض مبادئ الحكامة الرشيدة ولذلك لم تشهد أي نتائج ايجابية في التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية.

فأصبح من الضروري الاستجابة الى توصيات المجتمع الدولي في اطار مبدأ "عالم واحد-ومستقبل مشترك" والعمل علـــى تكريس مبادئ الحكامة الرشيدة خدمة لتنمية الأجيال الحاضرة والقادمة وتلبية لاحتياجاتهم الأساسية والضرورية وصولا الى تحقيق التنمية المستدامة.

كما ان للحكامة الرشيدة الأثر الايجابي على فعالية المساعدات الخارجية وعلى الاستعمال الأمثل للموارد المحلية مما ينفـــع الأفراد والمجتمعات المحتاجة والفقيرة لتتخطى خط الفقر وخطر المجاعة وفتاكة الأمراض كما أن لها اثر ايجابي أيضا علـــى جذب الاستثمارات سواء كانت محلية او أجنبية لكونها تؤثر على العوامل والمتغيرات المؤثرة على مناخ الاستثمار.

المراجع والهوامش

1-يسرى مصطفى، " حول مفهوم الحكم الجيد"، نقلا عن: htmhttp://www.aqlem.com/article 525.

2- عبد الحميد الزيات، التنمية السياسية، ج 2، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ص 158.

3-إبن منظور (بلا تاريخ) ، لسان العرب ، طبعة دار المعارف ، سلسلة الروائع 1.

4-توفيق ، راوية (2005)، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقية : دراسة تحليلية لمبادرة النيباد ، معهد البحوث الإفريقية.

5-رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كليـــة الإدارة والاقتصـــاد، الأكاديمية العربية المفتوحة .في الدنمارك، عمان، 2008 ، ص:132

6- Ahrens, Joachim (2009), Governance, Institutional Change, and Economic Policy, Working Paper, Private University of Applied Sciences, Goettingen and European Business School International University, Department of Economics, Oestrich-Winkel, March.

7-MORITA Sachiko and ZAELKE Derwood, Rule of law, good governance, and sustainable development,
Washington, DC 20007, p:16.

8- برنـــامج الأمـــم المتحـــدة الإنمـــائي، تقريـــر التنميـــة الإنســـانية العربيـــة، 2002 ،ص:101. علـــى الموقـــع www.arab hdr.org/publications/other/ahdr/ahdr2002a.pdf

9-Adel M. Abdellatif, Good Governance and Its Relationship to Democracy & Economic Development, Global Forum 3 on Fighting Corruption and Safeguarding Integrity Seoul 20-31 May 2003, p:10, cite web: http://www.pogar.org/publications/governance/aa/goodgov.pdf .

10-Khan, Mushtaq H. (2006), Governance and Development, Paper Presented at the 'Workshop on Governance and Development' organized by the World Bank and DFID in Dhaka, 11-12 November

الحكـامة مـن أجــل التنميـــة